المنظمة العربية للتنمية الزراعية تحذر اليمن من خطر اتساع رقعة التصحر

شحة المياه والجفاف و الزحف العمراني تقلص المساحات الزراعية

ضـرورة إعداد دراسات مائيـة ومناخية وتحليلات كيميائية بصـورة منتظمـة

صنعاء / سبأ :

حذرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية من مخاطر التصحر في اليمن خاصة في المناطق الساحلية، وتهديداته على القطاع الزراعي الذي يعد مصدرا رئيسيا لتوفير احتياجات غالبية السكان وتحقيق الأمن الغذائي .

ودعت المنظمة الى أهمية إدراك خطورة الظاهرة وبلورة حلول سريعة لتفاديها من خلال إنشاء محميات طبيعية والتركيز على إنشاء مدرجات زراعية خاصة في المناطق ذات الانحدار المتوسط والخفيف وزراعتها بأصناف ومحاصيل زراعية متنوعة وشجيرات مثمرة.

وأعتبرت المنظمة اليمن من أكثر المناطق المهددة بالتصحر في منطقة شبه الجزيرة العربية ، نتيجة عوامل شحة المياه والجفاف والإستغلال الجائر للغابات والمراعي الطبيعية وإنجرافات التربة بعوامل الأمطار والرياح، بالإضافة الى الزحف العمراني والمباني والمنشآت العامة التى تقلص المساحات الزراعية وتقضى على الغطاء النباتي .

وأوضح الخبير الإقتصادي في المياه والبيئة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية في إقليم شبه الجزيرة العربية الدكتور محمد مجدلاوي ل(سبأ) أن التصحر في اليمن مشكلة خطيره ينبغي مواجهتها من خلال اعداد خطط واستراتيجيات علمية وأكاديمية لإيجاد معالجات وحلول كالاهتمام بالغابات وتنميتها وإصدار تشريعات خاصة بالغابات وحمايتها، بالإضافة الى تقليص العملية العمرانية ومراقبة عملية التوسع في المباني والمنشآت .

من جانبها كشفت الإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر في تقريرها الوطني الثالث المتعلق بتنفيذ الإتفاقية الدولية لمكافحة التصحر عام 2006م أن المناطق الجنوبية والشمالية والشرقية والتي تضم محافظات حضرموت، شبوه، مأرب، والجوف، تتعرض لدرجة عالية من التصحر جراء زحف الرمال التى يصل إرتفاعها الى أكثر من 100 متر تقريبا في حين يتسارع الإنجراف نحو الأودية الرئيسية والمرتفعات الجبلية ومساحات زراعية شاسعة .

التصحر كارثة تهدد الموارد الطبيعية

وتعد مشكلة التصحر في اليمن سيما بعض المناطق الساحلية أحد الظواهر التى تواجه التنمية الزراعية وتهدد الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية بالتدهور وقد يترتب عليها أضرارا إقتصادية فادحة نتيجة لتقليص الإنتاج الزراعي وانكماش الرقعة الزراعية التى تعد مصدرا أساسيا لتوفير الأمن الغذائي لغالبية السكان وإحتياجاتهم المعيشية والإقتصادية ،حيث يعمل في قطاع الزراعة في اليمن نحو 75 بالمائة من السكان معظمهم في الأرياف .

وتشير تقديرات إحصائية الى أن ما يقارب 97 بالمائة من مساحة الاراضي في اليمن متأثرة بدرجات متفاوتة من التصحر ، منها 30 بالمائة أراضي شديدة التصحر و70 بالمائة قد تتعرض لتصحر عالي وربما قد يشكل خطورة الى حد ما .

وحسب التقرير الوطني الثالث حول التصحر فإن نتائج الدراسات التي أجرتها الإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر مؤخراً حول تدهور الأراضي في الجمهورية اليمنية، أوضحت أن إجمالي مساحة الأراضي المتدهورة تقدر بـ 56 مليونا و858 الفا و151 هكتار، فيما بلغت مساحة الأراضي غير القابلة للإستعمال 389 مليونا و179الفا و42 هكتار .

وأشار التقرير الى ان 5 ملايين و706 الآف و 9 هكتارات من الأراضي متدهورة نتيجة للإنجرافات المائية و 5 ملايين و 781 ألف و 886 هكتارا بسبب الإنجرافات الهوائية و370 ألف و 896 هكتار بفعل الملوحة ، و 127 ألف و175 هكتارا جراء التدهور الفيزيائي .

عوامل توسع رقعة التصحر

وتفيد أبحاث علمية اعدها مختصون من جامعة عدن أن إنجرافات التربة الزراعية نتيجة الأمطار الغزيرة والسيول بالإضافة الى الرياح الشديدة التى تجرف الرمال وتكدسها على المناطق الزراعية يعتبر أحد العوامل التى تؤدي الى التصحر ، كما ان هجرة السكان وانتقالهم من الارياف الى المدن وبناء مساكن ومدن ومنشآت صناعية على حساب الرقعة الزراعية من أهم العوامل المساهمة في تفاقم المشكلة وتطورها .

وطبقا للإدارة العامة لحماية الغابات بوزارة الزراعة والري فإن تدهور الغابات الطبيعية والقطع السيئ للأشجار دون مبالاة جراء الإحتطاب في أغلب المناطق خاصة الريفية يعد احد الإشكاليات التى تواجه اليمن في مقاومة التصحر ومواجهته.

خطة ادارية متكاملة لمواجة المشكلة

ودعا الخبير الدولي مجدلاوي اليمن الى اهمية إدراك خطورة الظاهرة والمبادرة بإيجاد حلول سريعة لتفاديها والحد منها .

وقال : نحن ننصح بوضع خطة ادارية متكاملة تستهدف استغلال المياه المطرية من خلال انشاء السدود والحواجز المائية الاخرى في العملية الزراعية، والتوعية بمخاطر قطع الاشجار والاستخدام الجائر لها .. مؤكداً على أهمية اعداد برامج توعوية للمزارعين بإستخدام تقنيات الري الحديث بواسطة التقطير أو التنقيط بهدف تقنين المياه وحماية المخزون المائي والحفاظ عليه لضمان استمراريته والاستفادة منه خاصة في ايجاد غطاء نباتي اخضر للتقليل من خطر التصحر ومواجهته.

فيما دعا خبراء وأكاديميون في المجال الزراعي الى أهمية إنشاء مدرجات زراعية ومحميات طبيعية وتحسين المراعي وبذرها صناعيا بالاعلاف المتنوعة ، وتوسيع مجالات توفير المياه من خلال السدود والحواجز المائية، ومنع القطع الجائر للاشجار واحتطابها .. منوهين بضرورة إعداد دراسات مائية ومناخية وكذا دراسة ارضية تقوم بالتحليل الكيمائي والفيزيائي للتربة والرمال وايضا المياه الجوفية وكمية المخزون منها بما يسهم في امكانية التنبؤ بمؤشرات التصحر والبحث عن الحلول والمعالجات قبل استفحاله وتطوره .

التصحر وعلاقته بالمخزون المائي

أعتبرت دراسة علمية حول حقائق وضع المياه الجوفية في حوض صنعاء أن بوادر العجز المائي ومؤشراته ناتجة عن مشكلة التصحر وان جفاف الينابيع والعيون ومصادر الانهار المائية هو مؤشر حقيقي لتفاقم المشكلة، وأوصت بأهمية الإستفادة من البحوث العلمية والدراسات المتعلقة بالتصحر وظواهرها في إعداد خطط واستراتيجات ووضع الحلول للظاهرة ومواجهتها بكافة الوسائل والامكانيات المتاحة.

إنحسار الغابات وتدهورها

وحول إنحسار الغابات فقد عزت تقارير وابحاث علمية متخصصة السبب الرئيسي للتصحر في اليمن الى تقصير في استغلال الانظمة البيئية بالطرق الإقتصادية المثلى لاسيما عملية النبت والتربة والمياه.

وخلصت الى ان الانفجار السكاني وتزايد احتياجاته للأراضي الزراعية واستغلالها في العملية الصناعية والمنشآت والزحف العمراني والممارسات المعيشية الأخرى تعد أبرز عوامل انحسار الغابات وتدهورها، الأمر الذي أدى الى ظهور التغيرات البيئية بإتجاه الجفاف وخصائص التربة التى باتت تعاني من التصحر.

مكافحة التصحر

وبحسب الإدارة العامة لحماية الغابات فإن الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية 2006 – 2010م تهدف إلى معالجة العديد من المشاكل المتعلقة بتدهور الأراضي والموارد الطبيعية على ضوء ما حددته الخطة الوطنية لمكافحة التصحر.

وحددت الخطة عدداً من الإجراءات المستقبلية والتي سيتم إتخاذها خلال فترة تنفيذها والتي تضمنت تحسين البناء المؤسسي في مجال الغابات والتصحر وتطوير آلياتها بما في ذلك الإطار التشريعي، وتنمية المعرفة المتكاملة لمكافحة التصحر ومتابعة وتقييم آثار التصحر والجفاف ، الى جانب القيام بعمليات الصيانة والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية.

بعـــد أن أصبـــح غـــولاً

الاقتصاد الإسرائيلي يتفوق على اقتصاد العرب

القاهرة: مـن : وكالة الصحافة العربية:

حذر اقتصاديون عرب من الغزو الاقتصادي الإسرائيلي للدول العربية عن طريق قضايا الإغراق التي تحاول بها تقويض صادرات وواردات التجارة العربية في الدول الأوروبية ، ومحاولتها الحصول علي حصته من المياه العربية وذلك لحاجتها الشديدة للماء الذي تطور به مجالات الزراعة والصناعة والبحوث المتطورة.

كما حذروا من عملية التطبيع الكامل مع إسرائيل والانتظار حتي تزول كل المخاوف من طبيعة إسرائيل العدوانية وحتي يتحقق السلام الكامل، لأن إسرائيل تسعي لفرض مخططها الذي يرمي إلي الهيمنة الإسرائيلية علي المنطقة وتصبح القوة الأعظم والأكثر تأثيرا.

رغم أن السلام في منطقة الشرق الأوسط لم يتحقق بعد، إلا أن خبراء الاقتصاد العرب بدأوا مرحلة التفكير بصوت مسموع حول مرحلة ما بعد السلام وما يمكن أن تصير عليه اقتصاديات المرحلة في حالة الوصول إلي اتفاق نهائي بين العرب وإسرائيل، ورغم أن الأمر تحدده عوامل ومستجدات يفرضها الواقع والزمن، إلا أن بعض الخبراء حذروا من غزو غير مسبوق لبنوك أجنبية وعدم التسرع في التطبيع الكامل مع إسرائيل حتي تزول كل المخاوف من الطبيعة العدوانية لها.. كما حذر البعض من عدم الإنسياق وراء المخطط الذي ترمي إليه إسرائيل من الهيمنة.

د. حمدي عبدالعظيم:

إسرائيل تسعى لفتح أسواق عربية جديدة لمنتجاتها

يقول د. حمدي عبدالعظيم الخبير الاقتصادي: إن إسرائيل تسعي للتعاون الاقتصادي والإقليمي في الشرق الأوسط لأسباب كثيرة منها فتح أسواق الدول العربية أمام منتجاتها للتغلب علي ضيق حجم السوق بها، وعدم تناسبه مع حجم الإنتاج المحلي، بدليل أن تل أبيب طالبت في قمة عمان بإلغاء المقاطعة العربية لمنتجاتها، حيث تحقق نتيجة ذلك مبيعات تصل إلي مليار دولار سنويا، كما ترغب في تحقيق التفوق الاقتصادي بما يضمن لها استمرار القوة العسكرية بإمكانيات ذاتية بدلاً من الاعتماد علي المعونات الخارجية.. وفي المقابل لابد من وجود استراتيجية عربية للتعاون الإقليمي في المنطقة، من خلال تطوير شبكات النقل والمواصلات والاتصالات بين الدول العربية وتأسيس هيئة عربية لنقل التكنولوجيا تتبع جامعة الدول العربية وإقامة سوق حرة للمنتجات في منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف: إن النظام الشرق أوسطي يكمن في جوهره التطبيع العربي الكامل مع إسرائيل، بدءاً من فتح الحدود أمام انتقال الأشخاص والسلع والخدمات حتي اندماج إسرائيل عضوياً في نسيج إقليمي جديد لا قومي، وتمثل فيه إسرائيل الموقع القيادي المخطط والمتفوق الذي لا يفرض قبوله كشريك إقليمي فحسب بل يفرض تقبله كمركز دولي مهيمن اقتصاديا وسياسيا وتكنولوجياً وعسكرياً وعملياً.. كما أن رفض إسرائيل لإقامة حدود بين دولتين منفصلتين علي أرض فلسطين لتبقي الضفة الغربية وغزة سوقاً للمنتجات الإسرائيلية، ولتغدو لاحقاً في حال إتمام اتفاق السلام مع الدول المجاورة الجسد الرئيسي لتمرير المزيد من الصادرات الإسرائيلية الرئيسية والبطالة وضيق السوق المحلية.

وكما توقعت إسرائيل فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية في العامين التاليين لاتفاق أوسلو حوالي ملياري دولار سنوياً، وإن كانت قد انخفضت كثيراً عام 1996 عندما تلكأ العرب في الهرولة إلي السلام بعد أن أدار الإسرائيليون ظهورهم له مما يبرهن علي أن الاتفاقيات الإسرائيلية العربية لا تجلب الخير إلا لإسرائيل، هذا الخير الذي يتضاعف حجمه إذا ما أخذنا بالحسبان أرباح إسرائيل من ابتلاع الحقوق العربية الكبيرة المفرط بها عربياً بموجب هذه الاتفاقيات، والفائدة الأخري التي تجنيها إسرائيل هي الفتح الإسرائيلي للاقتصاديات العربية.

وأشار د. عبدالعظيم إلي أنه إذا كان العرب لم يعودوا يملكون الكثير ليمنعوا إسرائيل من جني ثمار التجارة مع البلدان العربية واجتذاب الاستثمارات الخارجية، فإنهم يستطيعون التحكم بحجم المكاسب التي تخطط إسرائيل لاجتنائها من البلدان العربية، خاصة وتقديرات البنك الدولي تقول: حتي ولو زالت الأسباب السياسية التي تعوق التجارة البينية بين العرب وإسرائيل فلن تتجاوز 1.3 مليار دولار سنوياً أي 5% من التجارة الخارجية الإسرائيلية، وهذه النسبة تعتبر دون مستوي نسبة التجارة البينية بين العرب التي تبلغ 10% من مجمل التجارة الخارجية.

تعاون عربي

ويري د. عبدالحميد شرف الخبير الاستراتيجي أن كلمة سوق شرق أوسطية لم تعد مناسبة لإطلاقها علي التعاون الإقليمي الإسرائيلي بالمنطقة، والأفضل هو إطلاق التعاون مع إسرائيل وحدها مباشرة دون محاولة لإخفاء تلك الحقيقة، كما يجب ألا نقلل من المستوي الاقتصادي لإسرائيل فهي إحدي الدول المصدرة للسلاح وتعتمد علي التطوير والبحوث بصورة كبيرة ومتقدمة، تسبق فيها الدول العربية الأخري.

وأكد علي أن يكون التعاون الإقليمي سواء المتوسطي أو الشرق أوسطي في صالح دعم برامج الإصلاح الاقتصادي للدول العربية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، ومساعدة هذه الدول علي التخلص من أعباء المديونية الخارجية علي كل من الموازنة العامة للدول وميزان المدفوعات، ومساعدتها كذلك علي تنمية تجارتها الخارجية وتوفير التمويل اللازم لمشروعات البنية الأساسية وجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع مستوي معيشة أبنائها، والمساهمة في علاج مشكلة البطالة التي تعاني منها هذه الدول في الوقت الحاضر.

وعلي ذلك فإن التعاون الإقليمي العربي أصبح أكثر ضرورة حيوية وملحة من ذي قبل، لدعم برامج الإصلاح الهيكلي في الدول العربية، في مواجهة المخططات الشرق أوسطية لجعل هذه الدول في حالة تبعية مستمرة واستنزاف مواردها لدعم صناعات أطراف غير عربية في إطار سيناريو تقسيم العمل الدولي في المنطقة لصالح إسرائيل وغيرها، وفي ظل عدم وجود تنسيق للمواقف الاقتصادية العربية يكون من السهل اصطياد كل طرف عربي علي حدة باعتباره فريسة يمكن النيل منها لتحقيق المصالح والأطماع الإسرائيلية الأمريكية في المنطقة اقتصاديا وسياسيا في آن واحد.

ويؤكد محمود عبدالله الخبير في شئون المصارف العربية علي ضرورة قيام البنوك الأجنبية بدور إيجابي في إعادة الأموال العربية المهاجرة للمنطقة العربية، ولابد أن نستغل وجود هذه البنوك في تدعيم البورصات العربية إضافة إلي استغلالها في تشغيل العمالة العربية، وتلك نقطة لابد من التركيز عليها ووضعها في الحسبان خاصة وأن الاقتصاد القومي لدولة واحدة عربية لا يقدر علي مواجهة التحديات الإسرائيلية والطرق الرامية إلي الهيمنة بقوة علي الأسواق العربية واقتصادياتها ولذا لابد من التدعيم القومي العربي الكامل للحد من ابتلاع الأسواق العربية في جعبة إسرائيل.

د. محمود عبدالله:

ضرورة عودة الأموال العربية المهاجرة للمنطقة

أزمة المياه

ويذكر مصطفي زكي الخبير الاقتصادي أن قضية المياه والنزاع العربي الإسرائيلي حول تقسيم مياه الأنهار التي تجري في الأراضي السورية واللبنانية والأردنية سوف تكون أهم القضايا الساخنة في الفترة القادمة لأن الدولة العبرية تسعي لتوقيع اتفاقيات سلام شامل مع سوريا ولبنان بالوصول إلي اتفاق يسمح لها بالحصول علي نصيب كبير من المياه العربية، والتي تحتاج إليها إسرائيل من أجل نجاح خططها التنموية والبشرية والإنتاجية صناعياً وزراعياً وخاصة أنها تتفوق صناعياً.

كما حذر من خطورة انتشار وتغلغل تكنولوجيا الزراعة الإسرائيلية علي القطاع الزراعي العربي لما تتضمنه من آثار سلبية علي الإنتاج وصحة الإنسان وهذا ما أكدته التجارب السابقة.. كما نجد أن المخطط الإسرائيلي للهيمنة الاقتصادية علي المنطقة يتركز علي قضايا الإغراق التي أراد بها أن يقوض صادرات وواردات التجارة العربية في الدول الأوروبية وخاصة